Republic Of Iraq
CENTRAL BANK OF IRAQ

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة مراقبة الصيرفة
قسم مراقبة المصارف التجارية

NO :
Date :

العدد : ٩/ ك/ ٤٢٠
التاريخ : ١٢/ ١١/ ٢٠١٨

إلى/ المصارف التجارية المجازة كافة

م / الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال

وفق متطلبات بازل III

تحية طيبة ...

استناداً إلى المادتين (4/3) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 والمادة (1/104) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، ولأجل مواكبة التطورات الخاصة بالنظام المصرفي العالمي وبغية الوصول إلى ما اكدت عليه مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية (III) سيكون على مصارفكم الالتزام بالحدود الدنيا الخاصة بمعيار كفاية رأس المال بالاستناد على طريقة الحساب المعتمدة وفقاً للسياقات المتعارف عليها، وبخصوص ذلك نود بيان الآتي:

1. التطبيق التجريبي

يتطلب من جميع المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي الالتزام بالضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل (III) خلال عام 2018 وكما يلي:

أ. يتطلب تطبيق الاختبار التجريبي على البيانات المالية للفترة (2018/9/30) وارسال النتائج إلى هذا البنك خلال فترة (30) يوم عمل من تاريخ صدور هذه التعليمات متضمنة الاستفسارات والملاحظات الخاصة بعملية التطبيق.

ب. سيتم عقد ورشة عمل في هذا البنك لغرض مناقشة الاستفسارات والملاحظات الخاصة بعملية التطبيق والتي سيتم تحديدها في موعد لاحق.

2. التطبيق الفعلي

يتطلب من جميع المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي الالتزام بالضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل (III) خلال عام 2019.

CBI Head Office :- Al- Rasheed St. Baghdad- Iraq
Tel: 8165171 Telephone Exchange With 4 Line
P.O Box: 64 Fax : 0096418166802
E-Mail : cbi@cbi.iq

مركز البنك : شارع الرشيد - بغداد - العراق
هاتف : ٨١٦٥١٧١ (بدالة مركزية ذات اربعة خطوط)
ص.ب:٦٤ فاكس ٠٠٩٦٤١٨١٦٦٨٠٢
البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

3. طريقة الارسال والاستلام

سيتم تزويد مصارفكم بالآتي:

أ. نسخة ورقية من هذه التعليمات عبر البريد العادي.

ب. نسخة الكترونية من هذه التعليمات والاكسل الخاص بعملية التطبيق عبر البريد الالكتروني لقسم المصارف التجارية (supervision@cbiraq.info).

ج. فيما يخص النقطة (1/أ) أعلاه يتم استلام الإجابات ورقياً عبر البريد العادي.

د. فيما يخص النقطة (2) أعلاه يتم استلام الإجابات ورقياً والكترونياً مرفق مع الميزانية الفصلية لذات الفترة.

راجين الالتزام بما ورد أعلاه، مع التقدير

علي محسن إسماعيل

المحافظ وكالة

2018/11/ ١٢

الضوابط الرقابية الخاصة
بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات
بازل III

جدول المحتويات

جدول التعاريف 2

مقدمة 3

نطاق التطبيق 3

مكونات نسبة كفاية رأس المال 4

القاعدة الرأسمالية 4

الشريحة الأولى 4

الشريحة الثانية 6

تكوين الدعامة التحوطية 8

مخاطر الائتمان 10

مخاطر السوق 19

مخاطر التشغيلية 29

الملحق رقم (1) المعايير الخاصة برأس المال الأساسي المستمر والإضافي 30

الملحق رقم (2) المعايير الخاصة برأس المال المساند 32

جدول التعاريف

المصطلح	التعريف
مخاطر الائتمان	هي الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة تعثر أو فشل المقترضين أو الأطراف المقابلة من الوفاء بالتزاماتهم ، أو سداد مديونياتهم من المصرف في المواعيد المحددة لها ووفقاً للعقود المبرمة معهم.
مخاطر الطرف المقابل	يقصد بمخاطر الطرف المقابل الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة فشل الطرف الآخر في العملية المالية التي تتم مع المصرف للوفاء بالتزاماته قبل تاريخ التسوية للعملية المالية.. وتتمثل الخسائر المحتملة في صافي القيمة السوقية للعملية المالية بين المصرف والطرف المقابل في تاريخ فشل الطرف المقابل للوفاء بالتزاماته .
مخاطر السوق	هي الخسائر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف الناتجة عن التحركات غير المتوقعة في أسعار السوق التي تؤثر على استثماراته المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة إضافة الى مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بميزانية المصرف بالكامل ، والتي تؤثر بشكل سلبى على أرباحه والقاعدة الرأسمالية له.
مخاطر التسوية	هي الخسائر المحتملة نتيجة الفشل في اتمام العمليات المالية بين المصرف والاطراف المقابلة والمرتبطة بتبادل ادوات مالية او عملات أجنبية في تاريخ الاستحقاق.
المخاطر التشغيلية	هي الخسائر المحتملة الناتجة عن إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات والأنظمة الداخلية بالمصرف أو الناتجة عن اخفاق متعمد او غير متعمد للعاملين به أو نتيجة احداث خارجية . كما تشمل ايضا الخسائر المحتملة الناتجة من المخاطر القانونية.
المخاطر القانونية	هي الخسائر المحتملة الناشئة عن اخفاق المصرف فى الوفاء بالتزاماته التعاقدية والقانونية، أو نتيجة تطبيقه لها بشكل مخالف لنصوص العقد.

معيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III

مقدمة:

يجب على المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي عدا فروع المصارف الأجنبية أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن 10% وهذه النسبة تمثل العلاقة بين القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة) والأصول المرجحة بالأوزان المحددة لمقابلة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (مقام النسبة)، إذ تستخرج هذه النسبة من خلال قسمة القاعدة الرأسمالية للمصرف إلى مجموع العناصر الظاهرة في المقام من معادلة كفاية رأس المال وهي كما في أدناه، على ألا يقل مبلغ الأموال الخاصة في أي حال من الأحوال عن مبلغ رأس المال المحدد وفقاً لتعليمات هذا البنك ، مع حق البنك المركزي العراقي في فرض نسبة أعلى لأي مصرف إذا ما تطلبت الضرورة ذلك أو إذا كان مستوى رأس المال لا يتناسب مع المخاطر التي يواجها المصرف.

كما يتطلب احتساب نسبة كفاية رأس المال لكل من:

- ✓ المصرف وفروعه داخل وخارج العراق والمصارف والمؤسسات المالية التابعة (باستثناء شركات التأمين) التي يملك فيها المصرف نسبة ملكية 50 % فأكثر، أو في حال وجود سيطرة أو قدرة على التحكم، وذلك طبقاً للميزانية الموحدة / المجمعة للمصرف.
- ✓ يتم إعداد بيان معيار كفاية رأس المال بصفة ربع سنوية أو وفق ما يحدده هذا البنك.

نسبة كفاية رأس المال =	القاعدة الرأسمالية صافي الموجودات المرجحة بأوزان لمقابلة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل

نطاق التطبيق:

سيكون الزاماً على المصارف التجارية كافة بالإيفاء بالحدود الدنيا المقررة لاحتساب كفاية رأس المال وكما مثبت في ادناه:

1. **التطبيق التجريبي**

يتطلب من جميع المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي الالتزام بالتعليمات الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل (III) خلال عام 2018 وكما يلي:

أ. يتطلب تطبيق الاختبار التجريبي على البيانات المالية للفترة (2018/9/30) وارسال النتائج إلى هذا البنك خلال فترة (30) يوم عمل من تاريخ صدور هذه التعليمات.

2. التطبيق الفعلي

يتطلب من جميع المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي الالتزام بالتعليمات الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل (III) خلال عام 2019.

مكونات نسبة كفاية رأس المال:

تتكون القاعدة الرأسمالية للمصرف من شريحتين تتضمنان مجموعة من العناصر الموجبة والسالبة مع عناصر يتم خصمها وعناصر لا يعتد بها([1]) وذلك بهدف الوصول إلى قيمة رأس المال الذي يستخدم في حساب معيار كفاية رأس المال.

أولاً : القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة)

تتكون القاعدة الرأسمالية للمصرف من عنصرين أساسيين (الشريحة الأولى، الشريحة الثانية):

1- الشريحة الأولى / تتكون الشريحة الأولى من جزئيين وفقاً لما يأتي:

أ- رأس المال الأساسي المستمر ويمثل مجموع الموارد المالية الأساسية للمصرف، ويتألف رأس المال الأساسي المستمر من:

- رأس المال المدفوع.
- الاحتياطات : وتشمل كلاً من الاحتياطي النظامي، الاحتياطي الالزامي (الرأسمالي).
- علاوة إصدار الأسهم.
- الأرباح المدورة غير الموزعة المتحققة من السنوات السابقة.
- صافي الأرباح المرحلية ربع السنوية والتي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف شرط أن تكون معتمدة من مجلس إدارة المصرف ومراجعي حسابات المصرف ، على أن يخصم منها توزيعات الأرباح المقترحة على المساهمين والتي يتم حسابها إما وفقاً لسياسة توزيع الأرباح الداخلية للمصرف أو متوسط نسب توزيع الأرباح إلى صافي الربح للسنوات الثلاث السابقة بالاعتماد على أيهما أكبر.
- حقوق الأقلية، تمثل حقوق المساهمين من خارج المجموعة المصرفية في صافي أصول المؤسسة التابعة للمصرف وفي صافي نتائج الأعمال، أو الجزء من الأوراق المالية للشركات أو المؤسسات المالية التابعة التي لا يملكها المصرف والذي ينتمي إلى مستثمرين آخرين، والتي تتوافر فيها المعايير الواجب توافرها في رأس المال الأساسي المستمر المثبتة في الملحق رقم (1).

(1) هي العناصر التي يتم تحييدها في إطار حساب الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال وذلك لتفادي أية تقلبات غير حقيقية في حقوق الملكية للمصرف.

ويطرح من رأس المال الأساسي المستمر ما يلي :

- أسهم الخزينة: وتتمثل في أسهم المصرف ذاته التي قام بشرائها.
- الأصول غير الملموسة: تتضمن الشهرة، برامج الحاسب الآلي، براءة الاختراع، حقوق الملكية الفكرية.
- صافي الخسائر الدفترية للمدة الحالية.
- صافي الخسائر غير المحققة للاستثمارات المتاحة للبيع لدى المصرف.
- خسائر أو عجز احتياطي فروق تقييم العملات الأجنبية.
- النقص في المخصصات المقررة على القروض والأصول الأخرى.
- المبالغ الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة.

ب – رأس المال الأساسي الإضافي

وتتألف عناصر رأس المال الأساسي الإضافي من الآتي :

- الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية.
- حقوق الأقلية تمثل حقوق المساهمين من خارج المجموعة المصرفية في صافي الأصول للشركات التابعة للمصرف وفي صافي نتائج الأعمال ،أو الجزء من الأوراق المالية للشركة التابعة التي لا تملكها الشركة الأم، والذي ينتمي إلى مستثمرين آخرين، والتي تتوافر فيها المعايير الواجب توافرها في رأس المال الأساسي الإضافي السابق ذكرها.
- الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للديون المساندة (والتي تتوافر فيها الشروط التي سيرد ذكرها ضمن الشريحة الثانية) التي يتم تبويبها ضمن التزامات المصرف بالقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على أدوات الدين الحكومية تقارب ذات أجل الديون المساندة في بدء سريان عقدها، ويتم إثبات الفرق في حساب مستقل بحقوق المساهمين تحت مسمى "فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للديون المساندة، ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي العراقي.

2- الشريحة الثانية : يقصد بها الأموال التي تدعم رأس المال الأساسي (المستمر والإضافي)، والتي لا تكون ناشئة من نشاط المصرف الاعتيادي وانما من موارد أخرى نقدية وغير نقدية.

وتتألف أدوات الشريحة الثانية مما يلي:

- نسبة 50% من الأرباح غير المتحققة من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لدى المصرف.
- نسبة 50% من الأرباح غير المتحققة من فروق تقييم العملات الأجنبية.
- نسبة 50% من فروقات إعادة تقييم الأصول التي يوافق البنك المركزي العراقي على إعادة تقييمها.
- المخصص العام للقروض والتسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد أقصى يبلغ 1.25% من أجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري.
- الديون المساندة الممنوحة من الغير بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للمصرف وبموافقة البنك المركزي العراقي

استثمارات المصرف في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وشركات التأمين (تشمل الأسهم العادية،الأسهم الممتازة غير التراكمية،القروض المساندة ، والأدوات الرأسمالية الأخرى)يتم خصمها من عناصر الشريحة الأولى والشريحة الثانية وفقاً لما يلي:

أولاً : إذا كانت استثمارات المصرف في هذه الشركات تزيد على 10% من رأس المال المصدر لكل شركة على حدة ويتم خصم هذه الاستثمارات من رأس المال الأساسي المستمر إذا كانت في شكل أسهم عادية ، ومن رأس المال الأساسي الإضافي إذا كانت في شكل أسهم ممتازة غير تراكمية ، ومن الشريحة الثانية إذا كانت في شكل قروض (ودائع) مساندة أو أدوات رأسمالية أخرى. و إذا لم يستطع المصرف تحديد شكل هذه الاستثمارات يتم خصمها من رأس المال الأساسي المستمر.

ثانياً : اذا كانت استثمارات المصرف في هذه الشركات تمثل 10% فأقل من رأس المال المصدر لكل شركة على حده . يتم في هذه الحالة مقارنة إجمالي استثمارات المصرف في هذه الشركات بـ 10% من رأس المال الأساسي المستمر للمصرف بعد التعديلات الرقابية([2]) الجارية عليها، ويتم خصم قيمة الزيادة عن النسبة المذكورة من الشريحة الأولى والثانية وفقاً لما يلي :

(2) عبارة عن أجمالي رأس المال الأساسي المستمر بعد الأخذ في الحسبان التعديلات الرقابية فيما يتم خصمه من بنود وقبل خصم بند الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وشركات التأمين

- قيمة ما يتم خصمة من رأس المال الأساسي المستمر = قيمة الزيادة عن النسبة المذكورة×(رأس المال الأساسي المستمر ÷ اجمالي القاعدة الرأسمالية للمصرف).
- قيمة ما يتم خصمه من رأس المال الأساسي الإضافي = قيمة الزيادة عن النسبة المذكورة× (رأس المال الأساسي الإضافي÷ اجمالي القاعدة الراسمالية للمصرف).
- قيمة ما يتم خصمه من الشريحة الثانية = قيمة الزيادة عن النسبة المذكورة× (الشريحة الثانية ÷ إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصرف).

في حال عدم كفاية أرصدة الشريحة الثانية لإجراء الخصومات المذكورة يتم استكمال باقي الخصم من رأس المال الإضافي وفي حال عدم كفايته أيضاً يتم الخصم من رأس المال الأساسي المستمر.

فيما يتعلق بقيمة إجمالي الاستثمارات المتبقية (وفقا للبند ثانياً) والتي تقل عن 10% من رأس المال الأساسي المستمر للمصرف فيتم معالجتها ضمن الأصول المرجحة بالمخاطر (سواء من خلال مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق).

تكوين الدعامة التحوطية Conservation Capital Buffer

- تهدف الدعامة التحوطية إلى حماية المصارف خلال مراحل الضغوط والأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية ، والحفاظ على مستوى القاعدة الرأسمالية لديها.
- يتم تكوين الدعامة التحوطية من الأرباح السنوية للمصرف ، إلا انه يسمح بالتكوين من رأس المال الأساسي المستمر في حال توافر مكونات تفي بذلك . ويتم استخدامها دعامة إضافية وتعد جزءاً من رأس المال الأساسي للمصرف ضمن الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية.
- يجب الّا تقل نسبة رأس المال الأساسي (بعد الاستبعادات) وبدون الدعامة التحوطية عن 4.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر لمقابلة كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل. كما يجب ألا تقل نسبة الدعامة التحوطية (كجزء من رأس المال الأساسي المستمر) ونسبة إجمال الشريحة الأولى من إجمال الأصول المرجحة بالمخاطر لمقابلة كل من مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل عن النسب المحددة بالجدول التالي:

البند	2018	2019
رأس المال الأساسي المستمر(بعد الاستبعادات)	%4.5	%4.5
الدعامة التحوطية	%1.875	%2.5
رأس المال الأساسي المستمر متضمن الدعامة التحوطية	%6.375	%7.0
رأس المال الأساسي الإضافي	%1.5	%1.5
الشريحة الأولى متضمنة الدعامة التحوطية	%7.875	%8.5
الشريحة الثانية	%4.0	%4.0
معيار كفاية رأس المال بدون الدعامة التحوطية	%10	%10
معيار كفاية رأس المال مضافاًإليها الدعامة التحوطية	%11.875	%12.5

- في حال عدم كفاية رأس المال الأساسي المستمر لتغطية الحد الأدنى المطلوب تكوينه (رأس المال الأساسي المستمر + الدعامة التحوطية) يتم مواجهة العجز من الأرباح السنوية للمصرف.
- في حالة تراجع مستوى الدعامة التحوطية عن الحد الأدنى المطلوب يحق للبنك المركزي العراقي فرض قيود على توزيعات الأرباح السنوية للمصرف كي يتم الالتزام بالحد الأدنى المطلوب من الدعامة التحوطية .

مخاطر الائتمان

✓ **قواعد عامة يجب اتباعها عند حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان**

أولاً: يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان لتشمل عناصر الأصول كافة (الموجودات) والحسابات خارج الميزانية ، ولا يتضمن ذلك الأصول لدى المصرف المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، والأصول التي يتم خصمها من القاعدة الرأسمالية للمصرف عند حساب معيار كفاية رأس المال.

ثانياً: يتم حساب عناصر الأصول(الموجودات) والحسابات خارج الميزانية بالصافي بعد طرح قيمة الضمانات المقبولة والمنصوص عليها بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي، والمخصصات المحددة التراكمية المكونة للأصول .

ثالثاً: يتعين على المصرف تطبيق الأسلوب المعياري عند حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان، ويعتمد في ذلك على التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية التالية:

- Standard and Poor's
- Moody's
- Fitch Rating's
- Capital Intelligence

وفى حال الاعتماد على مؤسسات تصنيف ائتماني خارجي بخلاف المؤسسات السابق ذكرها، يتعين على المصرف في هذه الحال الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي.

في حال وجود اختلاف في درجة التصنيف الائتماني للعميل الواحد من مؤسسات التصنيف الخارجية المشار اليها، سوف يعتد بالتصنيف الأكثر تحفظاً .

رابعاً: يتم حساب القيمة المرجحة للأصول (الموجودات) بالصافي بعد استبعاد المخصصات (الاحتياطات) المكونة لها إضافة إلى الضمانات المقبولة من البنك المركزي العراقي.

خامساً : يتم حساب القيمة المرجحة للحسابات خارج الميزانية بالصافي بعد تخفيضها بالضمانات المرتبطة بها وترجيحها بمعامل التحويل الائتماني الخاصة بها.

✓ **حساب صافي الموجودات(الأصول) المرجحة بالمخاطر لمقابلة مخاطر الائتمان وفقاً لما يلي :**

أولاً : البنود داخل الميزانية

1- المطالبات من الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي بالدينار العراقي

يتم ترجيح المطالبات كافة من الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي بالدينار العراقي بوزن مخاطر صفر %.

2- المطالبات من الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية

يتم ترجيح المطالبات على الحكومات والبنوك الأجنبية، والمطالبات على الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي بالعملات الأجنبية بأوزان مخاطر تتناسب مع التصنيف الائتماني الصادر من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية وذلك وفقاً للجدول التالي:

التصنيف الائتماني	AAA الى AA-	A+ الى A-	BBB+ الى BBB-	BB+ الى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر	صفر %	%20	%50	%100	%150	%100

3- المطالبات على المؤسسات الدولية

تشمل هذه المؤسسات كلاً من بنك التسويات الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي، الاتحاد الأوروبي ويتم ترجيح المطالبات على هذه الجهات بوزن مخاطر يساوي صفر %.

4- المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف

يتم ترجيح المطالبات على الجهات التالية بوزن مخاطر يساوي صفر % وهي كما يأتي:

- مجموعة البنك الدولي
- البنك الآسيوي للتنمية
- بنك التنمية الإفريقي
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
- بنك التنمية الأمريكي
- بنك الاستثمار الأوروبي

- صندوق الاستثمار الأوروبي
- بنك الاستثمار لدول الشمال
- بنك التنمية الكاريبي
- البنك الإسلامي للتنمية
- بنك مجلس التنمية الأوروبي
- مؤسسة التنمية الدولية IDA

يتم ترجيح المطالبات من البنوك متعددة الأطراف الأخرى التي لم ترد سلفاً بوزن مخاطر 50% .

5- المطالبات على المصارف

- **المطالبات بالدينار العراقي**

يتم ترجيح المطالبات على المصارف بالدينار العراقي ذات أجل استحقاق لـ 3 أشهر فأقل بوزن مخاطر قدرة 20%.

أما المطالبات ذات الآجال لأكثر من 3 أشهر فيتم ترجيحها بوزن مخاطر وفقاً للتصنيف الائتماني المعلن من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية وكما يلي :

التصنيف الائتماني	AAA الى AA-	A+ الى A-	BBB+ الى BBB-	BB+ الى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر	%20	%50	%50	%100	%150	%50

- **المطالبات بالعملات الأجنبية**

يتم ترجيح المطالبات على المصارف بالعملات الأجنبية بوزن مخاطر وفقاً للتصنيف الائتماني المعلن من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية ، ويجب ألّا يزيد عن وزن مخاطر الدولة التي يعمل بها المصرف وفقاً لما يلي:

التصنيف الائتماني	AAA الى AA-	A+ الى A-	BBB+ الى BBB-	BB+ الى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر للمطالبات ذات مدة	%20	%20	%20	%50	%150	%20

استحقاق متبقية لـ3 أشهر فأقل						
وزن المخاطر للمطالبات ذات مدة استحقاق متبقية لأكثر من 3 أشهر	%20	%50	%50	%100	%150	%50

6- المطالبات على الشركات والكيانات الاقتصادية الأخرى

يتم ترجيح المطالبات على الشركات والكيانات الاقتصادية الأخرى (تشمل شركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى بخلاف المصارف بأوزان مخاطر وفقا للتصنيف الائتماني لها والمعلن من مؤسسات التصنيف الائتمانيالخارجية وذلك وفقاً لما يلي :

التصنيف الائتماني	AAA الى-AA	+A الى -A	+BBB الى -BB	أقلمن -BB	غير مصنف
وزن المخاطر	%20	%50	%100	%150	%100

ويجب ألّا يزيد عن وزن مخاطر الشركة أو الكيانات الاقتصادية الأخرى عن وزن مخاطر دولة المنشأ او الدولة التي تأسست فيها.

7- القروض الممنوحة للأفراد والمنشآت الصغيرة (محافظ التجزئة)

أ. القروض الممنوحة للأفراد

يتم ترجيح القروض الممنوحة للأفراد والتي تدخل ضمن محافظ التجزئة لدى المصارف بوزن مخاطر مُقدر بـ 75%، ويجب ان تستوفى الشروط التالية:

- أن يكون المقترض شخصاً طبيعياً (أفراد)
- أن تكون القروض شخصية والتي تتضمن البطاقات الائتمانية و قروض البيع بالتقسيط ، وقروض السيارات، و قروض الطلاب.
- أن تكون هذه القروض منتظمة (غير متعثرة) .
- يجب ألّا تتجاوز قيمة القروض الممنوحة للعميل الواحد نسبة 0.2% من إجمالي محفظة القروض الممنوحة للأفراد

ولا تتضمن القروض الممنوحة للأفراد لغرض شراء أوراق مالية (أسهم ،سندات) والتي يتم ترجيحها بوزن مخاطر 100%. كما لا تتضمن القروض الممنوحة للأفراد بضمان عقارات سكنية.

في حال عدم استيفاء القروض الممنوحة للأفراد الشروط المشار اليها يتم ترجيح هذه القروض بوزن مخاطر مُقدر بـ 100%.

ب. المطالبات على المنشآت الصغيرة

يتم ترجيح المطالبات على المنشآت الصغيرة (بعد استبعاد المطالبات غير المنتظمة أو المتعثرة)بوزن مخاطر مقدر بـ 75% . على أن تكون مستوفاة المعايير الخاصة بها والموضوعة من البنك المركزي العراقي.

8- القروض المضمونة بعقارات سكنية Residential Mortgage

يتم ترجيح القروض المضمونة بعقارات سكنية بوزن مخاطر قدره 35% ، بشرط أن تكون هذه القروض مضمونة بالكامل بعقارات لأغراض سكنية وليست تجارية، وأن تكون ممنوحة لأشخاص طبيعيين. وأن يكون الغرض من القرض شراء أو إصلاح أو تجديد عقار.

9- القروض المضمونة بعقارات تجارية Commercial Mortgage

يتم ترجيح القروض المضمونة بعقارات تجارية بوزن مخاطر مُقدر بـ 100%

10-القروض والتسهيلات الائتمانية غير المنتظمة (المتعثرة)

يتم ترجيح الجزء غير المغطى من القروض والتسهيلات غير المنتظمة بعد تخفيضها بالضمانات المقبولة من قبل البنك المركزي العراقي والمخصصات (الاحتياطيات) المحددة لها بأوزان مخاطر وذلك على النحو التالي:

- القروض والتسهيلات غير المنتظمة المكون لها مخصص أقل من نسبة 20% من قيمتها تأخذ وزن مخاطر قدره 150%
- القروض والتسهيلات غير المنتظمة المكون لها مخصص بنسبة 20% او أكثر من قيمتها ترجح بوزن مخاطر قدره 100%
- القروض غير المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ترجح بوزن مخاطر قدره 100%

11-استثمارات المصرف في الشركات غير المالية

يتم إعطاء وزن ترجيح لهذه الاستثمارات وفقاً للخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: يتم مقارنة استثمارات المصرف في كل شركة غير مالية على حدة بنسبة 15% من رأس المال المستمر للمصرف قبل إجراء أي تعديلات وبعد استبعاد أسهم الخزينة والشهرة ،ويتم ترجيح ما يزيد عن نسبة الـ 15% المذكورة بوزن مخاطر قدره 1250%.
- الخطوة الثانية: مقارنة إجمالي استثمارات المصرف في الشركات غير المالية التي لم تؤخذ في الخطوة الأولى (التي تقل نسبة استثمارات المصرف فيها عن 15% من رأس المال الأساسي للمصرف) بـ 60% من رأس المال الأساسي المستمر للمصرف قبل اجراء أي تعديلات وبعد استبعاد أسهم الخزينة (الأسهم المعاد شرائها) والشهرة، ويتم ترجيح ما يزيد عن نسبة الـ 60% المذكورةبوزن مخاطر قدره 1250%.

فيما يتعلق بقيمة إجمالي الاستثمارات المتبقيةوالتي تقل عن النسب المقررة بالخطوات المشار اليها بعالية فيتم معالجتها ضمن الأصول الأخرى إذا كان المصرف محتفظ بها ضمن المحفظة لغير أغراض المتاجرة (وزن ترجيحى 100%)، أو يتم معالجتها ضمن مخاطر السوق اذا كان المصرف محتفظ بها لأغراض المتاجرة .

12- الأصول الأخرى

يتضمن هذا الجدول الأصول كافة التي لم ترد سابقاً وتشمل البنود التالية:

البند	وزن المخاطر
النقدية	صفر %
النقدية بالطريق	%20
الذهب والمعادن النفيسة	%20
الشيكات والحوالات المشتراة	%20
الشيكات السياحية المشتراة	%100
صافي الأصول الثابتة (بعد خصم مخصص الاندثار)	%100
الاستثمارات المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	%100
أرصدة أخرى	%100

ثانياً : البنود خارج الميزانية

تشمل البنود خارج الميزانية الالتزامات العرضية والارتباطات ، حيث يتم معالجتها ضمن مخاطر الائتمان من خلال استخدام معاملات تحويل ائتمانية (Credit Conversion Factor (CCF. ويتم معالجة الناتج مثل البنود داخل الميزانية حيث يتم ترجيحها بأوزان مخاطر وفقاً للطرف المقابل لكل عملية ، ويتم استخدام معاملات التحويل الائتمانية وفقاً للجدول التالي:

البند	معامل التحويل الائتماني CCF
1- الالتزامات العرضية	
- الاعتمادات المستندية (تصدير واستيراد)	%20
- خطابات ضمان بأنواعها المختلفة	%50
- التزامات عرضية عن ضمانات عامة للتسهيلات الائتمانية وضمانات مثيلة	%100
- كمبيالات مقبولة	%100
- أوراق تجارية معاد خصمها	%100
2- الارتباطات	
- ارتباطات رأسمالية	%100
- مطالبات قضائية	%100
- ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي	%100
- الجزء غير المستخدم من القروض والتسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء	
ا- أكثر من سنة	%50
ب- سنة فأقل	%20
- الجزء غير المستخدم من القروض والتسهيلات الائتمانية القابلة للإلغاء	صفر%

مخاطر الطرف المقابل Counterparty Risk:

يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الطرف المقابل للعمليات المالية التالية:

1- عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق المنظمة Over The Counter (OTC)

2- عمليات تمويل الأوراق المالية وتتمثل في كل من:

- عمليات بيع الاوراق المالية مع الالتزام بإعادة الشراء Repo
- عمليات شراء الاوراق المالية مع الالتزام بإعادة البيع Reverse Repo
- عمليات الاقراض بالهامش

3- العمليات التي يتم تسويتها في الاجل الطويل التي تتمثل في العمليات الآجلة التي يتم بموجبها تعهد الطرف المقابل بتسليم أو استلام اوراق مالية او عملات اجنبية مقابل تسليم أو استلام مبلغ نقدى أو ادوات مالية اخرى في تاريخ التسوية المحدد بالعقد بشرط ان يتعدى هذا التاريخ الحد الادنى اللازم لتسوية العقود المماثلة بالأسواق المالية أو اكثر من خمسة ايام من تاريخ توقيع العقد.

يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الطرف المقابل على اساس نسبة 10% من قيمة التعرضات المرجحة بأوزان مخاطر الطرف المقابل من خلال اتباع طريقة القيمة السوقية السائدة Mark to Market وذلك وفقاً للآتي :

1- يتم حساب قيمة التعرض لعمليات المشتقات المالية التي تتم خارج الاسواق المنظمة ، والعمليات التي يتم تسويتها في الآجل الطويل وفقا لطريقة القيمة السوقية السائدة وذلك عن طريق حساب كل من :

13-تكلفة الاستبدال Replacement Cost: و تمثل الفرق (الموجب) بين القيمة السوقية للأوراق المالية والقيمة التعاقدية لها في حالة اذا كان المصرف هو المشترى لهذه الاوراق من الطرف المقابل، او الفرق بين القيمة التعاقدية والقيمة السوقية للأوراق المالية في حالة اذا كان المصرف هو البائع لهذه الأوراق للطرف المقابل.

14-القيمة المستقبلية المتوقعة للمديونية Potential Future Credit Exposure (PFE) ويتم حسابها من خلال ضرب القيمة الاسمية أو التعاقدية للأداة المالية محل العقد في النسب المحددة في الجدول التالي والتي تختلف حسب نوع العملية وآجالها:

المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود الصرف الأجنبي والذهب	عقود الأسهم
سنة فأقل	صفر %	%1	%6
أكثر من سنة إلى 5 سنوات	%0.5	%5.0	%8
أكثر من 5 سنوات	%1.5	%7.5	%10

2- يتم حساب قيم التعرض لعمليات بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة الشراء من خلال حساب الفرق الموجب بين القيمة السوقية للأوراق المالية التي تم تسليمها للطرف المقابل والقيمة الملتزم بها المصرف تجاه الطرف المقابل . ويتم حساب قيمة التعرض لعمليات أقراض الأوراق المالية من خلال حساب الفرق الموجب بين القيمة السوقية للأوراق المالية التي تم اقراضها للطرف المقابل والقيمة السوقية للضمانات التي استلمها المصرف من الطرف المقابل.

3- يتم حساب قيم التعرض لعمليات شراء الاوراق المالية مع الالتزام بإعادة البيع من خلال حساب الفرق الموجب بين القيمة الملتزم بها الطرف المقابل تجاه المصرف والقيمة السوقية للأوراق المالية التي استلمها المصرف من الطرف المقابل. ويتم حساب قيمة التعرض لعمليات اقتراض الأوراق المالية من خلال حساب الفرق الموجب بين القيمة السوقية للضمانات التي استلمها الطرف المقابل من المصرف والقيمة السوقية للأوراق المالية المقترضة من المصرف.

مخاطر السوق

✓ **تشمل مخاطر السوق ما يلي:**

1- مخاطر السوق لمراكز الأدوات المالية المرتبطة بأسعار الفائدة والمحتفظ بها لأغراض المتاجرة

2- مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

3- مخاطر أسعار الصرف لكامل ميزانية المصرف

4- مخاطر التسويات

✓ **المعايير الواجب توافرها في الأدوات المالية المرتبطة بأسعار الفائدة والأسهم بعدّها محتفظاً بها لغرض المتاجرة:**

تعد الأدوات المالية ضمن محفظة المتاجرة اذا كان المصرف يحتفظ بها لأحدى الاغراض التالية:

- إذا كان المصرف يحتفظ بها لمدة قصيرة بغرض إعادة بيعها
- إذا كان الغرض من اقتنائها هو تحقيق أرباح في المدى القصير نتيجة تحركات أسعارها في السوق، أو الإفادة من فروق الأسعار بين الأسواق المختلفة
- اذا كان الغرض من اقتنائها هو استخدامها لتخفيف المخاطر الناشئة من الأدوات المالية الأخرى في محفظة المتاجر For hedging purposes
- الأدوات المالية لدى المصرف والناتجة عن التزامات المصرف بتغطية إصدارات جهات أخرى Underwriting commitments.
- أدوات مالية يتم إدارتها من خلال مكاتب التعامل في محفظة المتاجرة بالمصرف Trading desk

ويحق للبنك المركزي العراقي أن يطلب من المصرف أن يقدم ما يثبت أن الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة تستخدم للأغراض المشار اليها أعلاه. وفي حال عدم إثبات ذلك يتم تبويب هذه الأدوات ضمن المحفظة البنكية.

✓ **الأدوات المالية التي يحتفظ بها المصرف لأغراض اخرى بخلاف الاغراض السابق ذكرها تعتبر ادوات مالية بالمحفظة البنكية Banking book ويتم معالجتها ضمن مخاطر الائتمان عند حساب رأس المال المطلوب لها ، وتتضمن ما يلي :**

- الأسهم غير المدرجة في الأسواق المالية
- الأدوات المالية المتعلقة بعمليات التوريق
- حيازة العقارات
- قروض التجزئة الممنوحة للأفراد والمنشآت الصغيرة

- استثمارات المصرف في صناديق الاستثمار التي لا يستطيع المصرف الحصول على أسعار أسهمها بشكل يومي
- عمليات المشتقات التي يكون احدى الادوات المالية المذكورة سلفا متعلقة بها Underlying assets
- الادوات المالية المستخدمة لتخفيف المخاطر الناشئة من الاستحواذ على الاصول السابق ذكرها

ويجب ان يقوم المصرف باتباع الاسلوب المعياري عند حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر السوق

عند حساب إجمالي رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر السوق يتعين على المصرف حساب رأس المال المطلوب لكل نوع من انواع مخاطر السوق المشار اليها كل على حدة ثم يتم جمعها معا للوصول الى إجمالي رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر السوق.

ويتم حساب رأس المال المطلوب لكل نوع من هذه المخاطر وفقاً لما يلي :

أولاً : مخاطر السوق للاستثمارات المالية المرتبطة بأسعار الفائدة لأغراض المتاجرة

تتكون مخاطر السوق للاستثمارات المالية المرتبطة بأسعار الفائدة من :

1- **مخاطر عامة** : وتنشأ من تغير سعر الأداة المالية سلباً نتيجة التغير في أسعار الفائدة غير المتوقعة، أو التغييرات التي تطرأ على الأسواق المالية بصفة عامة والتي تؤثر سلباً على القيمة السوقية للأوراق المالية.

يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة المخاطر العامة للأوراق المالية المرتبطة بأسعار الفائدة لأغراض المتاجرة باستخدام طريقة الاستحقاق . ويتعين على المصرف عند اتباع طريقة الاستحقاق ، استخدام سلالم الاستحقاق لمراكز الاوراق المالية وفقاً للدينار العراقي ولكل نوع من العملات الأجنبية الرئيسة حيث يتم حساب رأس المال المطلوب لكل عملة على حدة ، وذلك باتباع الخطوات التالية:

15-تحديد المراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة والتي تشمل الأوراق المالية المرتبطة بأسعار الفائدة (أوراق الدين)، وعمليات مشتقات أسعار الفائدة

16-حساب صافي المركز في كل بند من البنود المشار اليها وذلك باتباع ما يلي :

- إجراء مقاصة بين المراكز الطويلة والمراكز القصيرة المتطابقة في الجوانب كافة من حيث طبيعة الأداة المالية ومصدر هذه الاداة وسعر الفائدة عليها وتاريخ استحقاقها ، والأداة المالية موضوع العقد في حال مشتقات أسعار الفائدة .

- إجراء مقاصة بين صافي المراكز الطويلة والقصيرة لأنواع الأدوات المالية المتطابقة في كافة الجوانب للوصول إلى المركز غير المتطابق والذى يمثل القيمة المتبقية من عملية المقاصة ويتم تبويبه كمركز طويل أو مركز قصير وفقاً للقيمة الاكبر له .

17-يتم توزيع إجمالي صافي المراكز (الطويلة والقصيرة) التي تم الحصول عليها في الخطوة السابقة على المدد الزمنية المناسبة وفقا لمدد الاستحقاق المتبقية وفقاً للجدول التالي:

المناطق الزمنية	المدد الزمنية Time Bands		الوزن الترجيحي للمخاطر
	كوبون 3% أو أكثر	كوبون أقل من 3% (أو بدون كوبون)	
المنطقة الأولى	شهر أو اقل	شهر أو اقل	صفر%
	أكبر من شهر الى 3 اشهر	أكبر من شهر الى 3 اشهر	0.2 %
	أكبر من 3 اشهر الى 6 اشهر	أكبر من 3 اشهر الى 6 اشهر	0.4%
	اكبر من 6 اشهر الى سنة	اكبر من 6 اشهر الى سنة	0.7%
المنطقة الثانية	أكبر من سنة الى سنتان	أكبر من سنة الى 9و1 سنة	1.25%
	أكبر من سنتين الى 3 سنوات	أكبر من 9و1 سنة إلى 8و2 سنة	1.75%
	أكبر من 3 سنوات الى 4 سنوات	أكبر من 8و2 سنة إلى 6و3 سنة	2.25%
المنطقة الثالثة	أكبر من 4 سنوات الى 5 سنوات	أكبر من 6و3 سنة إلى 3و4 سنة	2.75%
	أكبر من 5 سنوات الى 7 سنوات	أكبر من 3و4 سنة إلى 7و5 سنة	3.25%
	أكبر من 7 سنوات الى10سنوات	أكبر من 7و5 سنة إلى 3و7 سنة	3.75%
	أكبر من10 سنوات الى15 سنة	أكبر من 3و7 سنة إلى 3و9 سنة	4.5%
	أكبر من 15 سنة الى 20 سنة	أكبر من 3و9 سنة إلى 6و10 سنة	5.25%
	أكبر من20 سنة	أكبر من 6و10 سنة إلى 12 سنة	6.0%
		أكبر من 12 سنة إلى 20 سنة	8.0%
		أكبر من 20 سنة	12.0%

18-تجميع المراكز الطويلة والمراكز القصيرة لكل مدة زمنية

19-ضرب أجمالي صافى المراكز الطويلة أو إجمالي صافي المراكز القصيرة لكل مدة زمنية في الأوزان الترجيحية للمخاطر الخاصة بها.

20-تصفية المراكز الطويلة والمراكز القصيرة داخل المدد الزمنية وذلك عن طريق عمل مقاصة بين هذه المراكز لكل مدة زمنية حيث يمثل الفرق بينهما **المركز غير المتقابل** لكل فترة زمنية. في حين يمثل المركز الطويل أو المركز القصير أيهما أقل **من المركز المتقابل** لكل مدة زمنية.

21-يتم حساب راس المال المطلوب عن طريق ضرب مجموع المراكز المتقابلة المرجحة بأوزان المخاطر لكل مدة زمنية في 10%

22-تصفية المراكز داخل المناطق وذلك من خلال حساب إجمالي المراكز الطويلة المرجحة بأوزان المخاطر، وإجمالي المراكز القصيرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل كل منطقة، ويتم تحديد القيمة الاقل بينهما واعتبارها كمركز متقابل للمنطقة ، واعتبار الفرق بينهما كمركز غير متقابل للمنطقة.

23-يتم حساب رأس المال المطلوب للمركز المتقابل داخل المناطق من خلال ضرب المراكز المتقابلة للقيم

المرجحة لكل منطقة وفقا للنسب داخل المنطقة الواردة بالجدول التالي (40%،30%،30%) ثم جمع قيم المناطق الثلاثة معا:

يتم

المناطق الزمنية	الفترات الزمنية	داخل المنطقة	بين المناطق المتجاورة	بين المنطقة الأول والثالثة
المنطقة الأولى	شهر أو اقل	%40	%40	%100
	أكبر من شهر الى 3 اشهر			
	أكبر من 3 اشهر الى 6 اشهر			
	اكبر من 6 اشهر الى سنة			
المنطقة الثانية	أكبر من سنة الى سنتان	%30	%40	
	أكبر من سنتين الى 3 سنوات			
	أكبر من 3 سنوات الى 4 سنوات			
المنطقة الثالثة	أكبر من 4 سنوات الى 5 سنوات	%30		
	أكبر من 5 سنوات الى 7 سنوات			
	أكبر من 7 سنوات الى10سنوات			
	أكبر من10 سنوات الى15 سنة			
	أكبر من 15 سنة الى 20 سنة			
	أكبر من20 سنة			

تسوية المراكز غير المتقابلة بين المناطق الثلاثة عن طريق مقارنة المركز غير المتقابل في المنطقة الأولى مع مثيلة في المنطقة الثانية حيث تكون نتيجة المقارنة إحدى الحالتين الآتيتين:

- الحالة الأولى : أن يكون المركزان غير المتقابلين في المنطقة الأولى والثانية ذوا طبيعة مختلفة (احدهما مركز طويل والآخر مركز قصير) في هذه الحالة يتم أخذ القيمة الأقل بينهما ويتم تبويبها كمركز متقابل بين المنطقتين، ويتم حساب الفرق بين هذين المركزين وتبويبه كقيمة مطلقة في إحدى المنطقتين الأولى او الثانية (بناء على القيمة الأكبر في المراكز غير المتقابلة للمنطقتين)، ثم يتم مقارنة الفرق الناتج من الخطوة السابقة مع المركز غير المتقابل للمنطقة الثالثة والتي سوف تسفر عن إحدى النتائج التالية:

أ. قيمة الفرق بين المنطقة الأولى والثانية من ناحية وقيمة المركز غير المقابل للمنطقة الثالثة ذو طبيعة واحدة (طويل /طويل أو قصير /قصير)في هذه الحالة يتم حساب مجموعهما ويكون الناتج عبارة عن المركز النهائي غير المتقابل.

ب. قيمة الفرق بين المنطقة الاولى والثانية من ناحية وقيمة المركز غير المتقابل للمنطقة الثالثة ذو طبيعة مختلفة (طويل/قصير)في هذه الحالة يتم اخذ القيمة الاقل بينهما واعتبارها المركز المتقابل بين المنطقة الثالثة من جهة والفرق بين المنطقة الأولى والثانية من جهة أخرى. كما يتم حساب الفرق بين القيمتين (قيمة الفرق بين المنطقة الأولى والثانية من جهة و قيمة المركز غير المتقابل للمنطقة الثالثة من جهة أخرى) ويمثل الناتج المركز النهائي غير المتقابل.

- الحالة الثانية: ان يكون المركزان غير المتقابلين بالمنطقة الأولى والثانية ذوا طبيعة واحدة ، في (كلاهما مركز طويل أو مركز قصير) في هذه الحالة يجب اتباع الآتي:

- إذا كان المركز غير المتقابل في المنطقة الثالثة له نفس طبيعة المركز المتقابل في المنطقة الأولى والثانية يصبح مجموع المناطق الثلاثة هو المركز غير المتقابل النهائي للمناطق الثلاثة.
- إذا كان المركز غير المتقابل في المنطقة الثالثة ذو طبيعة مختلفة عن المركزين غير المتقابلين في المنطقة الأولى والثانية ، يتم في هذه الحالة حساب الفرق بين المركزين غير المتقابلين في المنطقة الثانية والثالثة ويبوب الفرق في احدى المنطقتين بناء على القيمة الاكبر لهما بحيث:

1 – اذا كان الفرق في المنطقة الثالثة ، يكون الناتج ذو طبيعة مختلفة عن المركز غير المتقابل بالمنطقة الاولى، وفى هذه الحالة تكون القيمة الاقل هي قيمة المركز المتقابل بين المنطقة الأولى والثالثة، ويكون الفرق بينهما هو المركز غير المتقابل النهائي .

2 – اذا تم تبويب الفرق في المنطقة الثانية ، في هذه الحالة يكون له نفس طبيعة المركز غير المتقابل في المنطقة الاولى ، وبالتالي يتم جمعهما ويصبح الناتج يمثل المركز غير المتقابل النهائي.

يتم حساب راس المال المطلوب للمركز المتقابلة بين المناطق عن طريق ضرب المراكز المتقابلة بين المناطق الثلاثة فى النسب المحددة بالجدول السابق (40%،100%)

يتم حساب رأس المال المطلوب للمركز النهائي غير المتقابل عن طريق ضرب المركز النهائي غير المتطابق في 100%.

يتم حساب إجمالي رأس المال المطلوب للمخاطر العامة من خلال حاصل جمع رأس المال المطلوب الذى تم حسابة من الخطوات السابقة.

2- **مخاطر خاصة (محددة)** : وتنشأ نتيجة من التغير في قيمة الورقة المالية سلبا نتيجة الى عوامل متعلقة بمصدر الورقة ذاتها.

يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة المخاطر المحددة لاستثمارات المصرف المالية المرتبطة بأسعار الفائدة والمحتفظ بها لأغراض المتاجرة وفقا لما يلى:

24-الأوراق المصدرة من الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي (المحتفظ بها لأغراض المتاجرة) والمصدرة بالدينار العراقي تعطى وزن ترجيحي صفر% . اما الاوراق المصدرة لهذه الجهات بالعملات الاجنبية يتم تحديد وزن ترجيحي لها وفقا للتصنيف الائتماني للعراق من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية والمعترف بها من البنك المركزي العراقي.

25-الأوراق المالية المصدرة من الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية يتم تحديد الوزن الترجيحي ورأس المطلوب لها وفقاً للتصنيف الائتماني من مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية لهذه الدول.

26-أوراق مالية منخفضة المخاطر ومصدرة من جهات أخرى تتضمن هيئات عامة و بنوك متعددة الأطراف، و مصارف ذات مستوى درجة استثمار أي ذات تصنيف ائتماني من مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية BBB أو Baa ، أو أعلى ، يتم تحديد رأس المال المطلوب لهذه الاوراق وفقا للآجل المتبقي لها حتى تاريخ الاستحقاق.

27-أوراق مالية مرتفعة المخاطر: هي الاوراق المالية المصدرة ذات تصنيف ائتماني من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية اقل من BBB أو Baa (درجة غير استثمارية) أو ليس لها تصنيف ائتماني Unrated ، ويتم تحديد رأس المال المطلوب لهذه الأوراق بنسب تتراوح بين 8% ، 12% حسب درجة التصنيف الائتماني لها .

ويوضح الجدول التالي رأس المال المطلوب لكل نوع من الاوراق المالية المرتبطة بأسعار الفائدة المشار اليها بعالية وفقا للتصنيف الائتماني لها:

نوع الورقة المالية	درجة التصنيف الائتماني	الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق	رأس المال المطلوب
أوراق مالية حكومية	AAA to AA-		صفر %
	A+ to BBB-	6 أشهر فأقل	%025
		أكبر من 6 أشهر وحتى 24 شهراً	% 1
		أكبر من 24 شهراً	%1.6
	BB+ to B-		%8.0
	أقل من B-		%12.0
	ليس لها تقييم ائتمانيUnrated		%8.0
أوراق مالية (غير حكومية) منخفضة المخاطر	ذات تقييم ائتماني BBB- أو اكبر	6 أشهر أو اقل	%025
		أكبر من 6 أشهر وحتى 24 شهراً	%1
		أكبر من 24 شهراً	%1.6
أوراق مالية (غير حكومية) مرتفعة المخاطر	BB+ to BB-		%8.0
	أقل من BB-		%12.0
	ليس لها تقييم ائتمانيUnrated		%8.0

ثانيا : مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

تتكون مخاطر السوق لمراكز الأسهم من الآتي :

28-مخاطر عامة تنشأ نتيجة تراجع مؤشر الأسعار للسوق المالي المتداولة فيه هذه الأسهم . ويتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة هذه المخاطر على أساس الفرق بين مجموع صافي المراكز الطويلة ومجموع صافي المراكز القصيرة (كقيمة مطلقة)، ويتم ترجيح الناتج بنسبة 8 %.

29-مخاطر خاصة (محددة) تنشأ نتيجة تراجع الاوضاع المالية للجهة المصدرة للاسهم . ويتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة هذه المخاطر على اساس مجموع صافى المراكز الطويلة وصافى المراكز القصيرة معا، ويتم ترجيح الناتج بنسبة 8 %. وذلك وفقا للنموذج المعد لذلك.

يتم تخفيض رأس المال المطلوب لمقابلة المخاطر الخاصة(المحددة) للاسهم الى 4% بدلا من 8% في حالة اذا كانت محفظة الاسهم بغرض المتاجرة متنوعة بحيث لا تتعدى قيمة الاسهم المحتفظ بها لأغراض المتاجرة لمصدر واحد عن 10% من إجمالي قيمة محفظة الاسهم المحتفظ بها لأغراض المتاجرة لدى المصرف، وان تكون الاسهم عالية السيولة أي مسجلة في المؤشر الرئيسي لبورصة الاوراق المالية.

ثالثا: مخاطر أسعار الصرف لكامل ميزانية المصرف

تتمثل مخاطر أسعار الصرف في الخسائر المحتملة نتيجة حدوث تقلبات غير عادية في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار العراقي والتي يكون لها تأثير سلبي على مراكز العملات الأجنبية لدى المصرف.

ويتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار الصرف وفقاً للخطوات التالية:

30-حساب صافي مركز القطع التشغيلي (لكل عملة من العملات الأجنبية الرئيسة): ويمثل الفرق بين مجموع مركز القطع التشغيلي المدينة ، ومجموع مراكز القطع التشغيلي الدائنة لكل عملة على حدة بعد تقييمها بالدينار العراقي وفق أسعار القطع المعمول بها في تاريخ اعداد وحساب معيار كفاية رأس المال كالآتي:

ويمثل ذلك الفرق بين الاصول والمشتريات الآجلة من كل عملة ، والخصوم والمبيعات الآجلة من هذه العملة . ويستبعد من ذلك استثمارات ومساهمات المصرف طويلة الاجل بالعملات الاجنبية في مصارف ومؤسسات مالية وشركات بشرط الا تكون لأغراض المتاجرة ، وتم الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي للاستثمار في هذه المراكز.

31-يتم حساب مركز القطع الإجمالي وهو عبارة عن مجموع صافي مركز القطع التشغيلية المدينة أو مجموع صافي مركز القطع الدائنة لكافة العملات الاجنبية الرئيسية ايهما اكبر . يضاف الية القيمة المجردة (المطلقة) لصافى قيمة الذهب لدى المصرف ، بغض النظر عما اذا كان مركز الذهب هذا مدينا او دائنا. تحول هذه القيمة الى الدينار العراقي بحسب سعر اقفال الاونصة في تاريخ اعداد وحساب معيار كفاية رأس المال .

32-يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر اسعار الصرف من خلال ضرب مجموع مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب بنسبة 8%. ثم يضاعف ناتج الضرب هذا بـ12.5 مرة ويضاف الى مقام نسبة كفاية رأس المال.

رابعاً : مخاطر التسويات

يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التسوية للعمليات التالية:

1- **عمليات التسليم مقابل الدفع** : ويقصد بها أن يتم الاتفاق بين المصرف والطرف المقابل على الدفع نقداً وتسليم الأداة المالية الذى ينص عليها العقد المبرم بينهما في ذات التوقيت وفى حالة فشل اجراء عملية المبادلة او التسوية تكون خسائر المصرف في الفرق الموجب بين السعر المتفق على دفعة نقدا والقيمة السوقية للأداة المالية او العملات الاجنبية موضوع التسوية او المبادلة .

ويتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التسوية لعمليات التسليم مقابل الدفع من خلال ضرب قيمة خسائر المصرف المشار اليها سلفا في النسب الواردة في الجدول التالي والتي يتم تحديدها بناء على عدد الايام التي مرت بعد تاريخ التسوية المتفق علية في العقد ولم تنفذ.

عدد الأيام بعد تاريخ التسوية	نسبة رأس المال المطلوب
من 5 إلى 15 يوماً	% 10
30-16	%50
45-31	%75
46 فأكثر	%100

2- عمليات التسليم الحر: ويقصد بها أن يقوم المصرف بدفع قيمة الاداة المالية او العملات الاجنبية نقدا قبل ان يتم استلام هذه الاداة او العملات الاجنبية ، او العكس أي ان يقوم المصرف بتسليم الأداة المالية او العملات الاجنبية للطرف المقابل للعقد قبل استلام القيمة نقداً .

يجب على المصرف في حالة قيامة بالدفع النقدي أو تسليم الأداة المالية أو العملات الأجنبية دون الحصول على المقابل في ذات اليوم أو في اليوم التالي وحتى اليوم الرابع أن يقوم بحساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التسوية لهذه العمليات وفقا لما يلي .

راس المال المطلوب = قيمة الاداة المالية أو المبلغ المدفوع نقدا × وزن مخاطر الطرف المقابل× 12%

.

في حالة قيام المصرف بالدفع النقدي أو تسليم تلك الأداة المالية أو العملات الأجنبية بدون الحصول على المقابل بعد مرور 4 أيام من تاريخ التسوية المتفق علية في العقد ، يتعين على المصرف ان يخصم كل القيمة التي قام بدفعها والفروق التي قد تنشأ بين القيمة العادلة للأداة المالية التي كان يجب الحصول عليها والنقد الذى قام المصرف بتسليمة من القاعدة الرأسمالية للمصرف.

مخاطر التشغيلية

لحساب رأس المال المطلوب لمقابلة المخاطر التشغيلية يتعين على المصرف اتباع الآتي:

1- اتباع اسلوب المؤشر الأساسي وان يتم الاحتفاظ برأس مال لمقابلة المخاطر التشغيلية بما يعادل 15% من متوسط إجمالي الايرادات خلال السنوات الثلاثة السابقة مع عدم الاخذ في الاعتبار السنة التي يكون بها إجمالي الايرادات سلبياً والاستعاضة عن ذلك بإجمالي الإيرادات للسنة التي تسبقها. ويتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة المخاطر التشغيلية وفقاً للمعادلة التالية :

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات عن 3 سنوات سابقة}}{3} \times 15\%$$

2- يجب أن تشمل مكونات إجمالي الإيرادات ما يلي :

33-صافي الفوائد المحصلة (تمثل قيمة الفوائد المحصلة من القروض وايداعات المصرف لدى المصارف والادوات المالية مطروحا منها الفوائد المدفوعة على الودائع وايداعات المصارف لدى المصرف وعلى الأدوات المالية المصدرة من المصرف) .

34-صافي الايرادات من الأتعاب والعمولات(العمولات والأتعاب المحصلة مطروحاً منها الأتعاب والعمولات المدفوعة)

35-توزيعات الأرباح على استثمارات المصرف

36-إيرادات تشغيلية أخرى

تجميع أحداث الخسائر الفعلية لدى المصرف المتعلقة بمخاطر التشغيل Loss Events

يلتزم المصرف بتجميع بيانات عن الخسائر الفعلية المتعلقة بمخاطر التشغيل والتي تزيد قيمتها عن مليون دينار عراقي وفقا للنموذج المعد لذلك، ويتم موافاة البنك المركزي العراقي بها بصفة دورية على أساس ربع سنوى، على أن يكون المصرف مسؤولا بشكل كامل عن اتخاذ الاجراءات اللازمة كافة للحد من خسائر التشغيل.

الملحق رقم (1) المعايير الخاصة برأس المال الأساسي المستمر والإضافي

(الشريحة الأولى)

أ- المعايير الخاصة برأس المال الأساسي

يجب أن تتوافر في رأس المال المدفوع للمصرف (الأسهم العادية) (CET1) المعايير التالية:

- ✓ تأتي في الترتيب الأخير بعد سداد الالتزامات كافة والمطالبات على المصرف في حال التصفية.
- ✓ تمثل قيمتها صافي أصول المصرف بعد سداد الالتزامات والمطالبات كافة على المصرف، أي أن قيمتها غير محدودة ومتغيرة.
- ✓ تعد قيمتها مستمرة ودائمة لدى المصرف لا يتم استردادها إلا في حال التصفية فقط.
- ✓ عند قيام المصرف بإصدارها يجب ألا يكون هناك استثناءات في شكل إمكانية أو احتمال دفع قيمتها أو إعادة شرائها أو أن يكون هناك مميزات تشير إلى ذلك إلا عند التصفية فقط.
- ✓ يتم توزيع العائد على الأسهم من الأرباح القابلة للتوزيع أو الأرباح المحتجزة ، ولا يجب تحديد سقف للتوزيعات عليها أو أن تكون مرتبطة بقيمتها.
- ✓ لا يجب أن يكون توزيع الأرباح على الأسهم إلزاميا في الظروف كافة ، إذ لا يعد عدم توزيع الأرباح مؤشراً على تعثر المصرف.
- ✓ يتم توزيع الأرباح عليها بعد سداد الالتزامات المستحقة كافة على الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تسبقها في الأولوية مثل الأسهم الممتازة.
- ✓ تعد من مكونات رأس مال المصرف ذات الجودة العالية وذات القدرة على امتصاص الخسائر بشكل دائم.
- ✓ يجب أن تكون مدفوعة بالكامل ومدرجة ضمن حقوق المساهمين كرأس مال عند إعداد القوائم المالية.
- ✓ يتم دفع قيمتها من المستثمر مباشرة ، ولا يجب أن تمول عملية شرائها من المصرف بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ✓ الّا تكون مضمونة أو مغطاة بكفالة من المصرف أو المؤسسات التابعة له بحيث تعطيها أسبقية في الترتيب قبل المودعين أو الدائنين أو القروض المساندة أو الأدوات الرأسمالية الأخرى.
- ✓ يتم اصدارها بموجب موافقة الجمعية العمومية (الهيئة العامة) للمصرف ، او وفقاً للقانون أو وفقاً لموافقة مجلس ادارة المصرف أو غيرهم بموجب تفويض من الجمعية العمومية للمصرف.

- ✓ أن يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل في ميزانية المصرف ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

ب-المعايير الخاصة برأس المال الأساسي الإضافي

المعايير الواجب توافرها في الأدوات الرأسمالية التي تدرج ضمن رأس المال الأساسي الإضافي:

- ✓ أن تكون مصدرة ومدفوعة بالكامل.
- ✓ أن تأتي في الترتيب بعد سداد حقوق المودعين والدائنين والقروض المساندة عند التصفية أو الإفلاس.
- ✓ أن لا تكون مضمونة أو مغطاة بكفالة من المصرف أو المؤسسات التابعة له بحيث تعطيها أسبقية في الترتيب من المودعين أو الدائنين أو القروض المساندة.
- ✓ أن تكون لها صفة الاستمرارية أي ليس لها تاريخ استحقاق ولا تتضمن شروطاً او حوافز تجعلها قابلة للاسترداد.
- ✓ لا يمكن استرداد قيمتها إلا بناء على رغبة المصرف وبعد مرور خمس سنوات على إصدارها وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي. ويشترط أن يتم استبدالها بأدوات اخرى لها نفس المواصفات أو أعلى في الجودة ، و أن يكون مستوى معيار كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب.
- ✓ أي سداد لقيمة الأداة يجب إلا يتم قبل موافقة البنك المركزي العراقي والسلطات المختصة.
- ✓ يجب أن تدفع توزيعات الأرباح على هذه الأدوات من العناصر القابلة للتوزيع، ويحق للمصرف إلغاء توزيعات الأرباح عليها في تواريخ الاستحقاق ، أو في أي وقت دون أن يعد ذلك نوعاً من أنواع التعثر.
- ✓ لا يحق للمستثمر في تلك الأدوات الحصول على أي مميزات في التوزيعات في حال تغيير التصنيف الائتماني للمصرف.
- ✓ لا تمثل تلك الأدوات أي التزامات على المصرف عن أصوله عند الإفلاس.
- ✓ في حال تصنيف تلك الأدوات كخصوم لأغراض إعداد القوائم المالية للمصرف فيجب أن تكون قادرة على امتصاص الخسائر من خلال تحويلها إلى أسهم عادية، أو تخفيض قيمتها بتلك الخسائر في تاريخ محدد مسبق.
- ✓ لا يحق للمصرف أو الأطراف المرتبطة به شراء أو تمويل عملية شرائها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ✓ لا يجب أن يكون لهذه الأدوات أي صفات تعوق عملية إعادة هيكلة رأس مال المصرف ، مثل تشريعات تلزم المصرف بتعويض المستثمرين في هذه الأدوات في حالة قيامه بإصدار أدوات مالية جديدة بأسعار منخفضة.

الملحق رقم (2) المعايير الخاصة برأس المال المساند

(الشريحة الثانية)

المعايير الواجب توافرها في الأدوات الرأسمالية التي تدرج ضمن الشريحة الثانية:

- أن تكون مصدّرة ومدفوعة بالكامل .
- أن تأتى في الترتيب بعد سداد حقوق المودعين والدائنين عند التصفية أو الإفلاس
- ألا تكون مضمونة أو مغطاة بكفالة من المصرف أو المؤسسات التابعة له بحيث تعطيها أسبقية فى الترتيب من المودعين أو الدائنين.
- ان يكون الحد الأدنى لآجال استحقاقها عن الإصدار خمس سنوات على الأقل.
- يتم استنزال قيمتها من الشريحة الثانية للقاعدة الرأسمالية للمصرف فيالسنوات الخمسة الباقية حتى تاريخ الاستحقاق على أساس أقساط ثابتة ومتساوية.
- يتميتم طرح (استنزال) نسبة 20% من قيمتها سنوياً بعد كل سنة من السنوات الخمسة الأخيرة من السنوات التي تسبق استحقاقها.
- عدم سداد قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق إلا وفقاً لرغبة المصرف ذاته وبموافقة البنك المركزي العراقي وبعد مرور خمس سنوات من تاريخ تحقيق الدين، وبشرط أن يتم استبدال هذه الأداة بأدوات أخرى بنفس المواصفات أو اعلى منها من ناحية الجودة ، وأن يكون مستوى معيار كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب.
- ألا تسدد إلا بعد دفع جميع الودائع وديون الغير عند تصفية المصرف ويتم إعداد الجداول المتعلقة باحتساب الأموال الصافية وفقاً للنموذج التي يعدها البنك المركزي العراقي.
- لا يحق للمستثمر في هذه الأدوات أن يعجل من سداد قيمتها أو الفوائد والكربونات المستحقة عليها إلا في حالة تصفية أو إفلاس المصرف.
- لا يحق للمستثمر في تلك الأدوات الحصول على أية مميزات في التوزيعات في حال تغيير التصنيف الائتماني للمصرف.
- لا يحق للمصرف أو الأطراف المرتبطة به شراء أو تمويل عملية شرائها بشكل مباشر أم غير مباشر.